

الأمم المتحدة في العراق وقيادات نسائية عراقية يحيون الذكرى السنوية لصدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذي الرقم 1325 في

بغداد

بغداد 26 تموز/يوليو 2010 : بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن رقم 1325 الذي يتزامن مع اليوم العالمي المفتوح للمرأة والسلام، نظمت كل من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وفريق الأمم المتحدة المعني بقضايا النوع الاجتماعي في العراق اجتماع مائدة مستديرة مع برلمانيات وقائدات ومناصرات للمرأة. وقد تمخضت عن تلك الجلسة حوارات عبّرت عن مشاعر القلق، فضلاً عن طرح نهج وتوصيات ترمي إلى زيادة المشاركة النسوية في حل النزاعات وصناعة وبناء السلام.

وخلال الاجتماع الذي ترأسه الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيد آد ملكيرت، رددت عدة قائدات يمثلن الحكومة العراقية والمجتمع المدني رسائل مماثلة ترمي إلى النهوض بدور المرأة في البلاد. وقد طرحت كل متحدثة توصيات محددة لبناء مجتمعات عادلة يكون فيها دور المرأة مساوياً لدور نظيرها الرجل.

وفي نفس السياق، أكدت القائمة بأعمال وزيرة الدولة لشؤون المرأة الدكتورة خلود المجون على أهمية تحويل وزارة الدولة لشؤون المرأة إلى وزارة كاملة العناصر تتمتع بميزانية مصادق عليها وتسمح بتنفيذ البرامج التي من شأنها تمكين المرأة. كما أكدت أنه "يتعين إنجاز هذا الأمر من خلال سن التشريعات ذات الصلة ونأمل في الحصول على الخبرات والمساعدات الفنية من الأمم المتحدة في مجالات المفاوضات والمصالحة الوطنية وبناء القدرات."

هذا وأكدت النائبة حنان الفتلاوي في كلمة ألقته نيابة عن العنصر النسائي في البرلمان في بغداد على أهمية الخطوات التي اتخذتها الحكومة للتعامل مع محنة المرأة في العراق. كما أشارت بوجه الخصوص إلى وضع كوتا لتمثيل النساء في المجالس البرلمانية والمحافظات تبلغ 25%. وأكدت قائلة: "لا بد من بذل الجهود لدعم مجالس المحافظات التي يتم انتخابها في منح دور أكبر للمرأة في صناعة السلام من خلال إقرار القوانين اللازمة التي تهدف إلى حماية المرأة في كافة المجالات."

وأوصت هناء ادوار وهي عضوة من أعضاء المجتمع المدني وأمينة جمعية الأمل العراقية بإعتماد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان قائلة: "ينبغي على الجهات الدولية والأطراف المعنية عند تقديم المساعدة المالية إعطاء الأولوية لمنظمات المجتمع المدني العراقية والجماعات النسائية، بما ينسجم وقرار مجلس الأمن رقم 1325 وذلك من أجل تمويل حملاتنا وكسب التأيد في أنشطة تعزيز حقوق الإنسان والقضاء على العنف ضد المرأة."

وضم اجتماع المائدة المستديرة أيضاً تمثيلاً عن إقليم كردستان العراق حيث اتفقت النائبة سميرة كوران مع وجهات النظر التي طرحتها نظيراتها، ففي الوقت الذي أكدت فيه كوران على ضرورة اتخاذ خطوات إستراتيجية تتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325، صرحت قائلة أنه "يتعين أيضاً أن تحظى النساء بتمثيل في المؤسسات التعليمية مثل الجامعات، وأن يشغلن مناصب هامة أخرى من شأنها أن تمنحهن زمام المبادرة في المجتمع."

وبعد الاستماع إلى الآراء والتوصيات التي أعربت عنها القيادات النسائية العراقية الحاضرة في مناقشات المائدة المستديرة، صرح الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد آد ملكيرت قائلاً: "تمثل مناقشات هذا الصباح الملهمة لحظة حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة وذلك من خلال الاستماع مباشرة لرأي المرأة العراقية التي تتولى زمام المبادرة في تناول دور المرأة في المجتمع والنهوض به، سواء عن طريق الحكومة أو المجتمع المدني." وشدد الممثل الخاص للأمين العام، السيد ملكيرت، على استعداد الأمم المتحدة لدراسة التوصيات التي تم التركيز عليها في الاجتماع ودعمها حيثما كان ذلك ممكناً، وذلك تمثيلاً مع ولاية كل من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) العاملة في العراق وقرار مجلس الأمن رقم 1325

UNAMI/24/2010